دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إحدى مسائل اسم التفضيل
المصدر:	مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - مصر
المؤلف الرئيسي:	الصوالحي، عطية
المجلد/العدد:	ج 21
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1966
الصفحات:	69 - 71
رقم MD:	231262
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اسم التفضيل، جمع افعل التفضيل، النحو العربي، الإعراب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/231262

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

إحدى مسائل اسم التفضيل

للأستاذ عطية الصوالحي
عضو المجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

كنت أتوقع من الأستاذ الجليل ابن عاشور عضو المجمع[1] أن يعرض فى بحثه اسم التفضيل لمسألة هى فى نظرى من أخطر مسائله ، وأولاها بالنظر والتحرير ، ولكن سيادته لم ينظر إليها ، ولم يشر من قريب ولا بعيد إلى إثارتها ، وكذلك لم يتضمنها بحث فضيلة الشيخ محمد محى الدين ، ولا المرحوم الشيخ محمد النجار ، ولا بحث أستاذنا عبد الحميد حسن .

تلك المسألة هى : جمع (أفعل) التفضيل المعرف بأل «العهدية» على (الأفاعل ، وصوغ مؤنثه على (الفُعْلَى) وذلك من حيث اطراد القياس فيهما ، أو قصرهما على السماع كما جاء فى التصريح ج ٢ ص ١٠٣

فقد قال صاحبه :

« الحالة الثانية : أن يكون اسم التفضيل (أفعل) مقرونا بأل ، فيجب له حكمان : أحدهما : أن يكون مطابقاً لموصوفه فى التذكير والتأنيث ، والأفراد والتثنية والجمع : نحو زيد الأفضل وهند الفضلى . . .

فيطابق موصوفه لزوما ، لأنه نقص شبهه بأفعل المتعجب منه ، لاقترانه بأل ، ولكن لابد من ملاحظة السماع .

قال أبو سعيد على بن سعيد فى « كفاية المستوفى » ما ملخصه :

« ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع ، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما : الأشارف والشرفى ، والأظارف والظرفى كما قيل ذلك فى الأفضل والأطول .

---

(١) قدم الأستاذ محمد الفاضل ابن عاشور إلى مؤتمر المجمع بحثا له فى تحرير أفعل التفضيل من رقة قياس نحوى فاسد ، وقد نشر فى مجموعة البحوث والمحاضرات فى الدورة الثلاثين ، وبحثته لجنة الأصول ، وقد رأى الأستاذ عطية الصوالحى أن يقدم إلى اللجنة بحثه هذا فى إحدى مسائل التفضيل ، وهو معروض على اللجنة .

وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما : الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى » .

والحكم الثانى : ألا يُوتى معه بمن ، لأن من وأل يتعاقبان ، فلا يجتمعان كأل والإضافة ، وفى هذا التقييد تعطيل لبعض الأقيسة التى هى أحد منابع الثروة اللغوية . ومن العجب أن نرى كتاب « قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية » الذى ألفته لجنة من الأماثل وصححه كبير مفتشى العربية المغفور له الشيخ حمزه فتح الله : نراه يسجل ما قاله ابن سعيد بنصه من غير مناقشة . وفى هذا تحجير واسع .

وهذا الكتاب وما قبله كانا السبب ـ على ما أعتقد ـ فى انتشار مذهب ابن سعيد والأخذ به ، فكان ولا يزال الممارسون للنحو معلمين وطلابا فى كل مكان يتحرجون من استعمال مالم يُسمع من هاتين الصيغتين ، ويقتصرون فى تمثيلهم على (الأفاضل والفضلى ، والأكابر والكبرى ، والأصاغر والصغرى) وقل أن يتجاوزوا ذلك ، ومن توسع من مدرس هذا العصر أتى بما يمجه السمع ، ويرفضه الذوق فيقول فى نحو (هى الظرفى) هى العليا ظرافة . هذا .

وأنا مخالف لابن سعيد فيما قاله بشان هاتين الصيغتين مستنداً إلى ما يأتى :

(١) فى جمع (الأفعل) على (الأفاعل) :

قال ابن يعيش فى جـ ٥ ص ٦٢ و ٦٣

(أفعل) يكون اسما ويكون صفة ، فان كان اسما فجمعه على (أفاعل) نحو أفكل وأفاكل وهو ضرب من الصمغ أحمر ، وأرنب وأرانب ، وأجدل وأجادل . . . و (أفاعل) يكون جمعا (لأفعل) صفة أيضاً ، وذلك أن (أفعل) قد يكون صفة فيلزمها (من) ويراد بها التفضيل كقولك (زيد أفضل من عمرو) .

فإذا أدخلت عليه الألف واللام أسقطت (من) كقولك (مررت بالأكرم والأفضل) ولا يستعمل مع حذف (من) إلا بالألف واللام أو بالإضافة نحو (الأفضل وأفضلهم) .

وإذا كان معه الألف واللام جرى مجرى الاسم ، فيونث نحو (الفضلى والطولى) ويثنى نحو (الأكرمان والأفضلان) ، ويجمع جمع السلامة نحو قولك (الأفضلون والاكرمون) ، ويكسر تكسير الأسماء نحو (الأكابر والأصاغر) .

فكلام ابن يعيش السابق صريح فى أن جمع اسم التفضيل المعرف بالألف واللام لى (الأفاعل) قياس مطرد .

ويؤيد ابن يعيش ما جاء فى التوضيح وشرحه ج ٢ ص ٣١٦ فى جموع التكسير :
قال : (الثالث والعشرون شبه فعائل) وهو ما ماثله عدد وهيئة وإن خالفه زنة كمفاعل وفياعل وفواعل (ويطرد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم) من نحو أحمر ، وسكران ، وصائم ، ورام ، وباب كبرى وسكرى ؛ فانها تقدم لها جموع تكسير ؛ فلا يجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة) سواء كانت أولا ، أو وسطا ، أو آخرا لإلحاق أو غيره ، وسواء كانت حرف علة أولا (كأفضل) وأفاضل . . .

(٢) فى صوغ (الفعلى) مونث أفعل التفضيل :

قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ١٦٦

« والصفة إما مؤنث أفعل التفضيل كالأفضل والفضلى ، وهو قياس » .

وقال فى شرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٧

« من المقصور القياسى كل مونث لأفعل التفضيل . . . » .

ويضاف إلى هذا أن المبرد مثل فى المقتضب بالمُجْدَى مونث الأمجد وهى التى أنكرها أبو سعيد .

قال المبرد فى ج ٢ ص ٤٩٠ و ٤٩١ من النسخة الخطية بدار الكتب :

« ومونث (أفعل) الذى يلزمه (من) يكون على (فعلى) نحو الأصغر والصغرى الأكبر والكبرى ، والأمجد والمجدى » وبعد .

فإنى أتشرف برفع هذا البحث إلى المجمع الموقر لابداء رأيه فيه .